اقتصاد

العراق يتحرك لضبط أسواق رمضان

بغداد ـ **أحمد عيد**

بدأت فرق مشتركة تابعة لوزارتي الداخلية والتجارة بفرض إجراءات رقابية مشددة في عموم مدن البلاد، للسيطرة على أسعار السلع والمواد الغذائية خلال شهر رمضان، في خطوة هي الأوسع من نوعها منذ سنوات. وأمس الأحد، قال مسؤول عراقي في وزارة الداخلية ببغداد، لـ«العربي الجديد»، إن أكثر من 3 آلاف فريق رقابي لديه صلاحيات واسعة جرى توزيعها في الأسواق الرئيسة بعموم مدن البلاد، لمراقبة أي جرائم تدخل ضمن المضاربة والاحتكار والتلاعب بالأسعار. وأوضح المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن أسعار اللحوم بمختلف أنواعها والسلع الغذائية ستكون ضمن إجراءات مشددة تصل إلى السجن وإغلاق الوكالة أو المتجر لأي عمليات تلاعب تُرصد». وبشكل سنوي، يعاني العراقيون من مشكلة التلاعب بالأسعار ورفعها في شهر رمضان وما بعده خلال فترة العيد، ما دفع الحكومة لأخذ إجراءات استباقية مع تحذيرات مشددة للمخالفين. ومنذ بدء تراجع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار (1530 دينارا للدولار الواحد) بدأت مشكلة ارتفاع الأسعار للمواد والسلع الغذائية رغم أن قسماً غير قليل منها غير مستورد. والأربعاء الماضي، كشف المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية مقداد الموسوي عن اعتقال عدد من المتلاعبين والمضاربين بالأسعار الاستهلاكية والغذائية المهمة للمواطنين.

وتوعد الموسوي في تصريحات أوردتها وكالة الانباء العراقية الرسمية (واع) بـ«أقصى العقوبات بحق كل من يريد التلاعب بالأسعار قبل وخلال شهر رمضان الفضيل». لكن على الجانب الآخر، يؤكد نائب محافظ البصرة حسن النجار وجود ارتفاع بمستويات أسعار السلع والبضائع الغذائية، التي تضخمت بسبب حالة الطلب المتزايد عليها من قبل المواطنين مع قلة العرض الموجود في الأسواق. وأضاف النجار، لـ«العربي الجديد»، أن حالة الطلب المتزايد لا يجب أن تعطي مبرراً للتجار في رفع الأسعار، خاصة مع الوضع المعيشي الصعب الذي يعاني منه المواطنون في جميع محافظات العراق.

وبحسب النجار، فإن الحكومة المحلية في محافظة البصرة والجهات الرقابية العاملة بالتنسيق مع الأمن الوطني في المحافظة، تعمل على مراقبة الأسواق بشكل مستمر، إلا أن هناك حالات تغيب عن الفرق الرقابية، ما يتطلب تشديد الرقابة واتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين. وبيّن النجار أن الأسواق كانت في السابق تخضع لمراقبة شديدة وإجراءات رقابية صارمة تتمثل في وضع قوائم بالأسعار يومية تجبر البائع على الالتزام بها، إلا أن هذا الإجراء مفقود الآن وتجب إعادة العمل به. من جانب آخر، قال محمد الدليمي، وهو صاحب متجر غذائي، إن ارتفاع الأسعار لا يتحمله تاجر التجزئة أو البائع، إنما هناك جهات وأطراف متنفذة تسيطر على سوق الجملة تستغل المواسم لرفع الأسعار واحتكار استيرادها وبيعها بأسعار تتناسب مع طموحاتها. وأضاف أن المواطن يعاني كثيراً في هذه الظروف، إلا أن هناك حركة تجارية نسبية، وغالبية المواطنين يشترون البضائع بالآجل، ويدفعون أثمانها عندما تتحسن ظروفهم المادية.

ارتفاع صادرات مركبات الطاقة الجديدة

أظهرت بيانات أصدرتها الجمعية الصينية لسيارات الركاب ارتفاع صادرات الصين من مركبات الركاب العاملة بالطاقة الجديدة بنسبة 0,1 في المائة على أساس سنوي خلال فبراير/ شباط الماضي. وقالت الجمعية إنه تم تصدير إجمالي 79 ألف مركبة ركاب عاملة بالطاقة الجديدة الشهر الماضي. وأشارت الجمعية إلى أنه خلال فبراير الماضي، بلغ إجمالي مبيعات التجزئة لمركبات الركاب ما يقرب من 1,1 مليون وحدة، بانخفاض 21 في المائة على أساس سنوي، عازية هذا الانخفاض إلى تلبية طلب المستهلكين مقدماً مع حلول عيد الربيع الذي وافق يوم 10 فبراير. وحسب الجمعية، فإنه في الشهرين الأولين من العام الجاري، تم بيع إجمالي 3,13 ملايين مركبة ركاب، بزيادة 17 في المائة على أساس سنوي.

(شينخوا)

(Getty)

لقطات

السعودية: انخفاض الناتج المحلي

أظهرت بيانات حكومية، أمس الأحد، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية لعام 2023 بنسبة 0,8% مع تراجع النشاط النفطي 9%، في حين نما النشاط غير النفطي 4,4%. وقالت الهيئة العامة للإحصاء، وفقاً لوكالة «رويترز»، إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض 4,3% في الربع الرابع، مع تراجع النشاط النفطي 16,2% عنه قبل عام، بعد تخفيضات كبيرة في إنتاج الخام. ويواجه الاقتصاد النفطي السعودي صعوبات مع تمديد المملكة خفضاً طوعياً للإنتاج قدره مليون برميل يومياً حتى نهاية العام، وهو ما تقول إنه خطوة استباقية لتحقيق الاستقرار في السوق.

«أرامكو» ترفع توزيعات الأرباح 30%

رفعت شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو توزيعات أرباح العام الماضي على الرغم من انخفاض صافي الأرباح 24,7% إلى 121,3 مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط وكميا ته مما يظهر استمرار اعتماد الدولة على عوائد النفط في حين تسعى لتنويع مواردها. وقالت أرامكو الأحد إن الأرباح رغم انخفاضها من 161,1 مليار دولار في 2022، سجلت ثاني اعلى مستوى على الإطلاق. ورفعت أرامكو إجمالي توزيعات الارباح في 2023 بنسبة 30% إلى 97,8 مليار دولار. وشكلت عوائد النفط 62% من إجمالي إيرادات الدولة العام الماضي. و تعتمد الحكومة السعودية، التي تمتلك نحو 82,2% من «أرامكو» كثيراً على مدفوعات الشركة.

210 ملايين دينار تداولات عقارات البحرين

بلغت قيمة التداولات العقارية في مملكة البحرين 210 ملايين دينار، من خلال 4413 صفقة، خلال الفترة من يناير 2024 حتى 7 مارس الجاري. تم تنفيذ تلك الصفقات خلال أشهر يناير وفبراير ومارس، بحسب بيانات جهاز المساحة والتسجيل العقاري. وكان أعلى عدد معاملات من نصيب شهر فبراير/ شباط بعدد صفقات بلغت 2021، وبلغ عدد معاملات شهر يناير نحو 2017 صفقة، بينما وصل عدد المعاملات لشهر مارس الجاري حتى السابع منه نحو 375 صفقة. وتجاوز حجم التداول العقاري في البحرين المليار دينار خلال عام 2023. وبلغ مجموع التداول منذ بداية شهر يناير 2023 حتى نهاية ديسمبر 2023 نحو 1,074 مليار دينار.

عن سر تهاوي الجنيه المصري وأخوته

مصطفى عبد السلام

من الطبيعي أن تشهد العملات المحلية انهيارات في الدول التي تمر بحروب أهلية واضطرابات عرقية وقلاقل سياسية عنيفة، يصاحبها انهيارات اقتصادية غير مسبوقة. سورية ولبنان واليمن والسودان وليبيا أحدث الأمثلة في المنطقة، وقبلها العراق والصومال وغيرها. سورية مثلاً تمر بحرب أهلية طاحنة منذ 2011 دفعت بعملتها إلى التهاوي، فسعر الدولار الذي كان يساوي 45 ليرة في عام 2010 بات الآن يساوي 13,4 ألف ليرة في البنوك و14,4 ألفاً في السوق السوداء.

عالميا شهدنا تهاوي العملات في دول كثيرة تشهد حروبا كما هو الحال في أوكرانيا، وهذا الأمر ينطبق وبدرجة أقل على عملات دول أخرى منها الليرة التركية والريال الإيراني والبيزو الكوبي وبيزو الأرجنتين.

في تلك الدول وغيرها من الطبيعي أن تتهاوى قيمة عملاتها أمام الدولار، فالعملة هي الوجه الآخر لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي، وقوتها تعبر عما تتمتع به الدولة من حالة استقرار على كل المستويات، فالاستقرار يوفر المناخ لجذب الاستثمارات وزيادة النقد الأجنبي وتطوير آلة الإنتاج.

لكن أن يشهد الجنيه المصري ذلك الانهيار الذي أصاب عملات دول حروب وقلاقل عنيفة وذلك على مدى فترة 10 سنوات وبتراجع غير مسبوق بلغت نسبته 600%، فالأمر يحتاج إلى تحليل ودراسة معمقة لمعرفة الأسباب التي جعلت قيمة الدولار ترتفع من 7,15 جنيهات في نهاية عام 2014 إلى 50 جنيها حالياً، بل تجاوز حاجز السبعين في السوق السوداء قبل التعويم الأخير. ولولا الدعم الخارجي الأخير من الإمارات وصندوق النقد لواصل الزيادة.

علينا البحث عن أسباب هذا التهاوي للعملة المصرية، بخاصة مع تلال القروض والتي تجاوزت 160 مليار دولار، ودعم خليجي غير مسبوق لنظام يوليو 2013، وحديث النخب الحاكمة وبشكل متواصل عن حدوث استقرار سياسي وأمني مشهود في البلاد، وتمتع الدولة بفرص استثمارية ضخمة، وتطبيق برنامج اقتصادي تتسابق دول العالم على تطبيقه كما يروج كبار المسؤولين، وتجاوز إيرادات الدولة 100 مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ كان يكفي في سنوات سابقة لتغطية احتياجات الدولة من سداد أعباء الديون وتمويل الواردات، والدفاع عن العملة. بالطبع، إذا وضعنا أيدينا على أسباب تهاوي الجنيه وسر تعويمه 5 مرات خلال 7 سنوات، هنا يمكن وضع حلول جذرية لأزمة سوق الصرف حتى لا يتواصل مسلسل الانهيار والذي يتحمله المواطن وحده في شكل زيادات قياسية في أسعار السلع والخدمات من غذاء وكهرباء ومياه ومواصلات وبنزين وسولار وغاز ورسوم وضرائب وغيرها.

صعود مقلق لـ«بيتكوين»... انهيار 2022 قد يتكرر

لندن ـ **العربي الجديد**

أثار الصعود الكبير لعملة بيتكوين المشفرة قلقاً واسعاً من إمكانية تكرار سيناريو الانهيار الذي سجلته العملة الأشهر عالمياً خلال عام 2022، إذ خسرت نحو ثلثي قيمتها آنذاك لتتبخر مئات مليارات الدولارات من أموال المضاربين فيها. بعد «شتاء العملات المشفرة» الذي شهد سلسلة من الفضائح وحالات الإفلاس وانخفاض الأسعار، وصل سعر «بيتكوين» أخيراً إلى ذروة جديدة ليتخطى مستوى 70 ألف دولار لفترة وجيزة للمرة الأولى، يوم الجمعة الماضي، وعزز هذا الارتفاع العملات المشفرة الأخرى، مع زيادة قيمة «إيثريوم» و«دوج كوين» أيضاً. هذه ليست المرة الأولى التي انتعش فيها سعر بيتكوين. فبعد أن سجل سعرها أدنى مستوياته في عام 2019، صعد بقوة في العام الأول لجائحة فيروس كورونا 2020، قبل أن ينخفض مجدداً في ربيع 2021. وتعافى في وقت لاحق من ذلك العام، لكن السعر انخفض في 2022 في أعقاب الانهيار المُشين لبورصة «إف تي إكس». جزء كبير من القفزة الأخيرة في سعر العملة المشفرة الأشهر عالمياً حدث منذ العاشر من يناير/كانون الثاني الماضي، عندما وافقت لجنة الأوراق المالية والبورصات على إطلاق الصناديق المتداولة في البورصة، مما سمح للشركات الشهيرة مثل «بلاك روك»، و«إنفيسكو» و«فيديليتي» بعرض الصناديق على العملاء للاستثمار فيها. واستقطبت صناديق الاستثمار المتداولة مجتمعة صافي تدفقات تجاوزت 9 مليارات دولار منذ إطلاقها.

يرى دوغلاس بونيبارث، رئيس شركة Bone Fide Wealth في نيويورك، في تصريحات أوردتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن هناك تزايداً في الثقة بالسوق نتيجة مشاركة المؤسسات في صناديق الاستثمار المتداولة الفورية. لكن نظراً إلى المخاطر التي تنطوي عليها العملات المشفرة وتقلباتها، سارع العديد من المستشارين الماليين الرئيسيين ومديري المحافظ إلى التحذير من هذا الاستثمار. فقد لقن عام 2022 دروساً قاسية لضحايا العملات المشفرة، ليستحضر الكثيرون التحذيرات من عدم الانجرار وراء الدعاية التي تسوّق أن هذا الاستثمار مضمون المكاسب.

وكانت القيمة السوقية للعملات المشفرة قد هوت من نحو 2,2 تريليون دولار في مطلع 2022، إلى نحو 800 مليار دولار في نهايته بحسب بيانات منصة كوين ديسك للعملات المشفرة، وخسرت بيتكوين خلال تلك الصدمة أكثر من 60% من قيمتها.

معيشة

الأسواق الشعبية تستعيد قوتها في مصر: بدائل الغلاء

عاد الغلاء الطبقة المتوسطة إلى الأسواق القديمة المنتشرة في أنحاء البلاد، التي هجرتها منذ سنوات، بحثاً عن عروض مخفضة، وسط قفزات في أسعار السلع الضرورية

القاهرة ـ **عادل صبري**

أصبحت الأسواق الشعبية الملاذ الآمن للمواطنين الباحثين عن مستلزمات موائد الإفطار وملابس العيد. أعاد الغلاء الطبقة المتوسطة إلى الأسواق القديمة المنتشرة في أنحاء البلاد، التي هجرتها منذ سنوات، بحثاً عن عروض مخفضة تقدمها المراكز التجارية على أطراف المدن، على السلع الغذائية، والتخفيضات على ملابس «الماركات» والسلع المعمرة، وأدوات التجميل، ومعارض السيارات الحديثة، وتجهيزات المكاتب والبيوت.

عاد بريق ميدان العتبة الشهير بوسط العاصمة القاهرة، ليجذب جمهوراً واسعاً من المتعاملين الراغبين في الشراء بالجملة والقطاعي، على غرار ما تشهده منطقة المنشية بقلب مدينة الإسكندرية، وعشرات الميادين في المنصورة والمحلة الكبرى وسط الدلتا، وغيرها من عواصم المحافظات.

الزحام سيد الموقف، فقد احتل الباعة الشوارع الفسيحة، فلا يجد المارة سوى عدة أمتار للسير بين المعروضات، من أحذية وملابس ومفروشات متجاورة مع بسطات باعة الأغذية والمكسرات والفواكه.

كلٌ ينادي على ما لديه من منتجات وأسعار، سعياً لخطف آذان الجمهور قبل عيونهم على ما لديهم من أشياء. في جولة لـ«العربي الجديد» رصدت تدافع جمهور واسع في أسواق تخصصت في بيع الملابس والأحذية واحتفالات المواليد، وأدوات الزينة لاستقبال شهر رمضان، وأخرى تبيع الأجبان والياميش والتمور الطازجة.

أسواق مكتظة

يتوسط سوق العتبة عدة أسواق كبرى، متلاصقة ومكتظة بآلاف المحلات، بعضها متخصص في بيع الأدوات الكهربائية والهواتف، كشارع عبد العزيز، والأخشاب كسوق المناصرة، والأقمشة كالأزهر، والأحذية في الغورية، وخان الخليلي المنفرد في بيع الملابس التقليدية والهدايا، المجاور لسوق الصاغة حيث الذهب والمجوهرات.

الأضواء الساطعة من المحلات داخل المباني التي تظهر بالكاد من بين خيام الباعة الجائلين، تظهر العلاقة السرية بين الطرفين، حيث نمت علاقة بين التجار وصغار الموزعين، الذين يتولون تصريف المنتجات في الشوارع، والبيع بالتجزئة لصالح بعض التجار، بينما تتفرغ المحلات للعقود الكبيرة المتجهة إلى موزعين في المحافظات أو البيع بالجملة. يذكر بائع المفروشات على قارعة سوق الموسكي، يوسف عبده، أن سوق العتبة عاد للانتعاش، خلال الأيام الماضية، مع إقبال واسع من الجمهور الذي يبحث عن أسعار جيدة، وتخفيف قبضة الحكومة على تواجد الموزعين في الشوارع، بعد أن كانت تلاحقهم الحملات الأمنية على مدار الساعة.

يشير عبده لـ«العربي الجديد» إلى سعي كبار التجار إلى توزيع ما لديهم من مخزون من السلع، شجعهم على الاستعانة بعدد كبير من الموزعين أمثاله، للبيع مقابل عمولة، ومن يرغب في العمل بعيداً عن محلات التجار، يدفع تأميناً لا يقل عن 50% من قيمة البضاعة، مؤكداً أن التجار كانوا يطلبون التأمين بنسبة 100%، منذ أسبوعين فقط.

> ملاذ آمن ورخيص وسط تدهور القدرة الشرائية للمواطنين

يوضح البائع الذي يبدي حماساً مع احتفال أحد المحلات بتجديد معرضه، مستعينا بعرض من لاعبي السيرك، أن فتح الائتمان من جانب التجار سيكون فرصة كبيرة أمام الموزعين لزيادة المبيعات وتقديم خصومات كبيرة للجمهور فيما يطلبه من ملابس العيد واحتياجات رمضان. ويمضي عبده قائلاً: البيع يمضي بطريقة جيدة، ونتوقع مكسبا للجميع. رغم عتمة الميدان الكبير، في ظل إجراءات اتخذتها الحكومة بترشيد الإنارة في الشوارع العامة، يبدو البائع سعيدا بالأضواء الساطعة من المحل الذي يعمل لحسابه، مشيرا إلى أن عتمة الحكومة توجه الناس أكثر إلى المحلات والبسطات المنتشرة حولها.

غياب الدولة

يفرح الموزعون عادة لغياب الدولة ورجالها في شوارع الأسواق الشعبية، حيث يمكنهم الحصول على جزء أكبر من الرصيف، لعرض ما لديهم من منتجات، خاصة من السلع الغذائية منتهية الصلاحية. يفضل آخرون العمل تحت كنف السلطة، ضمن المعارض التي تقيمها الحكومة تحت شعار «تحيا مصر» و«أهلا رمضان» و«كلنا واحد» التي يشرف عليها الجيش ووزارة التموين والمحافظون ووزارة الداخلية، والتي تبيع اللحوم والسلع الغذائية مقابل تخفيضات.

الملفت في ميدان العتبة انتشار محلات لبيع الهواتف وأدوات كهربائية ومنزلية ومقاه ملاصقة لإدارة الدفاع المدني والحريق، تعلن في لافتات مضيئة أنها تعمل تحت مظلة الشرطة. يفرض شباب إتاوات على وقوف السيارات في الشوارع والميادين المزدحمة، بقيمة تبدأ من 20 جنيها إلى 30 جنيها في الساعة، مؤكدين لـ«العربي الجديد» أنهم يعملون تحت مظلة إدارات الأحياء وبقرار من سكرتيري المحافظات، الذين يحصلون على رسوم سنوية من مستغلي الأرصفة.

رغم الفوضى التي تنتاب الشوارع، فالجمهور يدفع الإتاوات بسهولة اتقاء دفع غرامات باهظة لشرطي المرور، الذي يظهر أحيانا في تلك المناطق، عندما يكون أحد المسؤولين مارّا بالقرب من الميادين.

استمرار الغلاء

رصدت «العربي الجديد» ظهورا لسلع معمرة مثل الثلاجات والغسالات، كادت تختفي من الأسواق خلال الفترة الماضية. يبرر التجار وجودها إلى إفراج كبار الموزعين عنها، بعد أن كانت مختفية بسبب أزمة الدولار، ورغبة كل تاجر في الحفاظ على ما لديه من مخزون، وعدم التصرف بما لديه إلا في حدود ما يوفره له السيولة المالية. يقول تاجر لـ«العربي الجديد» إن إعلان الحكومة عن توفير الدولار في البنوك الأسبوع الماضي، رغم عدم تحوله إلى واقع ملموس، دفع التجار إلى تصريف ما لديهم من مخزون، وفقا للأسعار السائدة، قبل أن تأتي للأسواق بضائع بسعر أقل، حيث تراجع الدولار من مستوى 74 جنيها إلى 51 جنيها. يتوقع التاجر أن تستمر الأسعار في مستواها المرتفع لعدة أشهر على الأقل، حيث يجري التعامل مع الموزعين حتى نهاية شهر رمضان وفقا لأسعار المنتجات الموجود داخل المخازن، والأخرى التي ستخرج من الموانئ خلال الأيام المقبلة، مؤملا أن تلتزم الحكومة بوجود الدولار في البنوك، وعدم تراجع الجنيه من جديد. يخشى التجار من ركود بضائعهم مع استمرار حالة الغلاء، في مواكبة لتراجع قيمة الجنيه، وعدم رغبة الحكومة في تشجيع الإنفاق الاستهلاكي، وسعيها إلى جذب ما لدى المواطنين من سيولة إلى البنوك، برفع نسبة العائد على شهادات الادخار بنسبة تصل إلى 30%. ينتظر الباعة والتجار عودة البهجة لأسواقهم، التي تأثرت بشدة منذ 4 أعوام، حينما فرضت الحكومة قيودا أمنية على الحركة في الأسواق الشعبية، مع انتشار وباء كورونا، بما دفع الجمهور إلى المراكز التجارية الحديثة، تشجع الحكومة زيادة «المولات» في إطار سياسية تستهدف الحد من دور الأسواق الشعبية في إدارة الاقتصاد الموازي، وتخفيض التعامل النقدي، لضبط نظام الضرائب. تعتمد الحكومة على تمويل الضرائب لنحو 65% من إيراداتها السنوية، وتسعى لزيادتها من 1,1 تريليون إلى 1,5 تريليون جنيه في العام المالي المقبل 2024-2025.

جاءت موجات الغلاء وأزمة الدولار، لتحد من قدرة المراكز التجارية على توفير السلع الأكثر إلحاحا للجمهور، مع تعرضها لانقطاعات التيار الكهربائي وكثرة الضرائب، ودفع إتاوات تفرضها الحكومة على التجار بصفة دورية، بينما تتمتع الأسواق الشعبية بمرونة العرض والتسعير، وقدرتها على تسويق منتجات رخيصة بعضها مجهول المصدر، وأخرى مستعملة.

تأتي مخاوف التجار في ظل بيانات رسمية تؤكد عودة معدلات التضخم للارتفاع خلال شهر فبراير الماضي، ليصل إلى 36% مقابل 31,2% في يناير 2024. أكد جهاز الإحصاء الحكومي معدلات التضخم، ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 15,9% على أساس شهري، بالتوازي مع زيادة الملابس والأحذية بنسبة 4,9%، والأثاث والمعدات المنزلية والصيانة 6,4%. يبين جهاز الإحصاء الارتفاع المستمر في أسعار جميع السلع والخدمات، حيث بلغ في قسم الطعام والمشروبات 48,5% على أساس سنوي. تأثرت تلك المنتجات بزيادة في أسعار الحبوب والخبز بنسبة 47%، واللحوم والدواجن 42,9%، والأسماك 47,9%، والسكر 48,3%، والبن والشاي 52,8%، والدخان 87%. وارتفعت الملابس والأحذية بنحو 26,1%.

تأثرت معدلات التضخم بارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والخدمات الحكومية، وتراجع الجنيه أمام الدولار، الذي بلغ ذروته منتصف فبراير 2024، عند 75 جنيها للدولار في السوق الموازية، و80 جنيها بين تجار السلع في الأسواق.

جانب من سوق العتبة في وسط القاهرة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

بروفايل

بدا رجل الاعمال الكويتي محمد عبد الرحمن الشارخ، رحلته في عالم الاعمال بوظائف حكومية قبل ان ينتقل الى القطاع الخاص ليصبح رائدا في مجال الحاسوب الالي الذي نجح في ان يُدخل به اللغة العربية، كذلك اطلق العديد من المشاريع المبتكرة في هذا المجال

محمد الشارخ

الكويت ـ **انور الروقي**

توفي رجل الأعمال الكويتي، رائد إدخال اللغة العربية إلى الحاسوب، محمد عبد الرحمن الشارخ، عن عمر يناهز الـ82 عاماً، بعد رحلة طويلة في عالم الأعمال، بدأت بوظيفة حكومية، وانتهت بريادة أعمال في مجال الحاسوب الآلي. وُلد الراحل عام 1942، وتلقى تعليمه الأساسي في مدارس الكويت، قبل أن ينتقل إلى مصر من أجل مواصلة تعليمه العالي، ليحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام 1965، ثم انتقل بعدها إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث نال فيها درجة الماجستير في ذات التخصص من كلية «ويليامز» في ولاية ماساشوستس. وعاد الشارخ إلى الكويت بعد انتهاء دراسة الماجستير، لينضمّ إلى العمل في القطاع الحكومي العام، تقلّد خلالها عدداً من المناصب المهمة، من بينها عمله نائباً للمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بين الأعوام 1969 و1973، وممثل دولة الكويت والمجموعة العربية في مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن ما بين عامي 1973 و1975، ورئيس مجلس إدارة البنك الصناعي في الكويت من 1975 وحتى 1979. بعد ذلك، قرر الشارخ عام 1980 أن يترك العمل الحكومي ويتّجه إلى القطاع الخاص، حيث عمل على تأسيس شركة «صخر» لبرامج الحاسوب، التي انطلقت بعد عامين، بترؤسه مجلس إدارتها، برأس مال استدانه بلغ نحو 3 آلاف دينار كويتي، وبمضي 3 أعوام فقط استطاعت تطوير برنامج القرآن الكريم وكتب الحديث النبوي التسعة باللغة الإنكليزية في الحاسب الآلي، وبرنامج الموسوعة الفقهية، وبرامج المعلومات الإسلامية. ولم يكن في خلده أن تتحول الشركة التي بدأت من مكتب صغير في منطقة الجابرية في الكويت، إلى معجزة استثنائية تدخل التاريخ، وذلك بإدخالها اللغة العربية لأول مرة إلى الحواسيب، من خلال إطلاقه «كمبيوتر صخر»، إذ باعت الشركة في حينها أكثر من مليون جهاز، وطوّرت أكثر من 90 برنامجاً تعليمياً وتثقيفياً، حصل أربعة منها على براءة اختراع، وبيع منها نحو 5 ملايين نسخة آنذاك. واستعان الشارخ في حلمه بإدخال اللغة العربية إلى الحاسوب، بالعالم المصري الدكتور علي نبيل، ليتحوّل الحلم إلى واقع بعد عمل دؤوب استمر قرابة عقد كامل. وحرص الشارخ في شركة «صخر» التي تعود تسميتها إلى المثل الشهير «التعليم في الصغر كالنقش على الحجر» على الاستعانة بمختلف الكفاءات العربية، التي حققت إنجازات بإنتاج وتطوير العديد من التقنيات المتعلقة باللغة العربية وغيرها من البرمجيات. وأطلق الشارخ العديد من المشاريع للحاسوب باللغة العربية، طوال مسيرة شركة «صخر» التي تجاوزت الـ40 عاماً في عالم الأعمال والتكنولوجيا، من بينها برنامج «ترجم» عام 2002، وبرنامج ترجمة الخاطب الآلي عام 2010، وخلال الثمانينيات والتسعينيات المنصرمة أطلق برنامج المصحح اللغوي، والنطق الآلي بالعربية الفصحى، والترجمة الآلية، وتطوير نظام إبصار للمكفوفين. ومن أهم استثمارات شركة «صخر»، وخصوصاً في بداياتها، الحصول على وكالة برنامج لعبة الأطفال «لاتاري» في المنطقة، التي حققت نجاحاً منقطع النظير دام نحو عقدين من الزمن تقريباً، والتي دخل من خلالها أيضاً إلى إنتاج برامج ألعاب الأطفال على الحواسيب، ما ساهم، بالإضافة إلى مشروع اللغة العربية، في تحقيق بذرة نجاحات الشركة في بداياتها. ومن أفكار الشارخ السابقة لزمانه، تقديمه مقترحاً إلى الحكومة الكويتية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، من أجل تحويل التعليم إلى تعليم «عن بُعد»، التي بادرته بالرفض، فيما أصبح أمراً واقعاً خلال الأعوام الأخيرة في ظل جائحة كورونا. ولم ينقطع الشارخ عن مواكبة التقنيات حتى مع صعود كبرى شركات التكنولوجيا في العقد والنصف الأخير، من بينها إطلاقه المعجم العربي المعاصر على الإنترنت عام 2019، الذي يحتوي على نحو 125 ألف معنى وتركيب، إلى جانب إنشائه مراكز التدريب على البرمجة وغيرها.

الجزائر

قفزات في الأسعار رغم التدابير الحكومية

في أسواق الجزائر العاصمة مع دخول موسم الصيام، عرفت أسعار الخضر والفواكه واللحوم ارتفاعاً جنونياً، رغم التدابير التي اتخذ تها الحكومة من اجل توفير السلع والحد من الغلاء

الجزائر ـ **حمزة كحال**

ما كان يخشاه الجزائريون في مثل هذا الموسم حدث هذه السنة أيضاً، رغم المساعي الحكومية الحثيثة لوقف الغلاء. إذ سجلت أسعار المواد واسعة الاستهلاك قفزات كبيرة، فاقت المائة بالمائة على بعض الأنواع، ما فاقم أزمات المواطنين رغم طمأنات الحكومة المتواصلة بإغراق السوق بمختلف المواد لكبح جشع المضاربين.

في أسواق الجزائر العاصمة مع دخول موسم رمضان، عرفت أسعار الخضر والفواكه واللحوم ارتفاعاً جنونياً، حيث قفزت أسعار اللحوم الحمراء من 1800 دينار (13,3 دولارات) للكيلوغرام الواحد من لحم الخروف، إلى 2200 دينار (16,29 دولاراً). وارتفعت أسعار الخضر، حيث قفزت أسعار البطاطا -على سبيل المثال- من 50 ديناراً إلى 70 ديناراً للكيلوغرام. ويحلّ شهر رمضان لسنة 2024 على الجزائر، في وقت تترنح فيه القدرة الشرائية للمواطن بفعل انهيار قيمة العملة المحلية (الدينار)، بعدما فقد بريقه مقابل العملات الأجنبية الكبرى، فيما يطاول التضخم أغلب السلع، ولا سيما الأساسية. «كلّ شيء زاد ثمنه إلا مدخول (مداخيل) الجزائريين»، كما يقول المواطن عبد الرزاق بركاوي الذي التقته «العربي الجديد» في سوق «الحراش» الشعبي شرقيّ العاصمة الجزائرية.

وأضاف: «هذا كثير، قالوا لنا إنه لن تكون هناك زيادات في الأسعار، والعكس هو الذي وقع، أصحاب «الجيوب الصغيرة» لن يستطيعوا شراء أي شيء». التذمر نفسه كان في كلام المتقاعد عمار معتوق، الذي تساءل في حديث مع «العربي الجديد»: «أين الرقابة؟ كل شيء في السوق سعره مرتفع، المواطن لم يعد يعرف ماذا يشتري وماذا يأكل، والحكومة لا تهتم لحالنا».

تهافت للمسؤولية

وعلى الرغم من أن «أسعار الخضر والفواكه تعرف تراجعاً ملحوظاً يزيد على الـ50% بداية من اليوم الرابع أو الخامس من الشهر الكريم، وذلك بسبب بداية تراجع مستوى الطلب والتهافت على الأسواق»، واعتبر بولنوار أن «أسواق الرحمة» التي قررت الحكومة فتحها، وستكون من المنتج إلى المستهلك مباشرة، ليست كافية لكسر المضاربة وضمان استقرار الأسواق، مؤكداً أهمية تعميمها عبر كل البلديات في شكل أسواق شعبية، لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ومحاربة أي تلاعبات من قبل المضاربين».

تدابير حكومية

كانت الحكومة قد كثفت حملات طمأنة المواطنين، في الوقت الذي تلوّح فيه بالتصدي للتجار الذين يسعون لتسويق منتجات بأسعار مرتفعة في ظل زيادة حركة الطلب على المعدلات الطبيعية في موسم الصيام، وذلك تفادياً لسيناريو «رمضان 2022» الذي شهد أكبر موجة غلاء في تاريخ الجزائر. وتقول الحكومة إنها بدأت بتقييم ملف تموين السوق المحلية وتتبّع مستوى أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وتبحث سبل تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات التي تعود إليها حماية المستهلك. وقررت الحكومة فتح باب استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء، بعد تجميد دام لأكثر من 7 سنوات، مع تحديد أسعارها مُسبقاً.

قفزة في أسعار الخضروات والفواكه (Getty)

السعودية

توطين الوظائف في الطيران يعزز النمو

كريم رمضان

فوائد اقتصادية متنوعة توفرها عملية توطين قطاع الطيران المدني في السعودية، التي أعلن، في 3 مارس/آذار الجاري، دخول المرحلة الثانية منها حيز التنفيذ، خاصة بعدما نجح برنامج توطين الوظائف بالمملكة في خلق العديد من فرص العمل للسعوديين والسعوديات في القطاع الخاص، خاصة في المهن النوعية والتخصصية. وأسهم برنامج التوطين في ارتفاع معدل المشاركة للقوى العاملة السعودية إلى 52% عام 2023، بحسب بيانات رسمية، ومن المقرر أن يشمل تطبيق المرحلة الثانية منه في قطاع الطيران المدني مهن: مضيف طيران بنسبة 60%، وطيار جناح ثابت بنسبة 70%، حسب بيان أصدرته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة، مع اشتراط حصول العاملين في مهن الطيران المستهدفة على شهادة الاعتماد المهني المقدمة من الهيئة العامة للطيران المدني». وفي يونيو/حزيران 2022، أصدر وزير الموارد البشرية السعودي أحمد الراجحي 6 قرارات لتوطين مهن مختلفة، من بينها قطاع الطيران، وأفاد آنذاك بأن القرار يهدف إلى توفير أكثر من 33 ألف فرصة عمل في مختلف مناطق المملكة، ورفع مستوى مشاركة المواطنين والمواطنات في سوق العمل، وتعزيز إسهامهم في المنظومة الاقتصادية. وبدا الاهتمام الحكومي بتنفيذ المرحلة الثانية من توطين مهن الطيران واضحاً بإصدار وزارة النقل السعودية والخدمات اللوجستية بيانا بالتزامن مع بيان وزارة الموارد البشرية، أكدت فيه حرصها على متابعة تنفيذ المرحلة «تمكين منشآت القطاع الخاص من جميع برامج الدعم والتوظيف».

خطة توسعة

يشير الخبير الاقتصادي علي أحمد درويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن خطة السعودية 2030 المتبعة حالياً هي تنمية القطاعات المنتجة في المملكة وتأمين أكبر عدد من فرص العمل للسعوديين تحديداً، وهو ما حققت فيه نجاحاً ظهر جلياً في نسبة النمو الاقتصادية وزيادة نسبة التوطين بالوظائف. ويضيف درويش أن قطاع الطيران باشر الخطوة الأولى لتوطين الوظائف بالتوازي مع خطة لتوسعة المطارات السعودية، وزيادة عددها من 28 إلى 35 مطاراً، ورفع طاقتها الاستيعابية من 100 مليون إلى 330 مليون مسافر سنوياً بحلول عام 2030. وأطار الرياض خصوصية في هذا الإطار، بحسب درويش، ما دفع باتجاه ضخ استثمارات كبيرة في هذا القطاع، خاصة في ظل الحاجة المتعاظمة للتنقل الجوي. ويلفت درويش، في هذا الصدد، إلى خطة سعودية لتوطين نحو 4 آلاف وظيفة بقطاع الطيران المدني السعودي، تشمل العاملين على أراضي المطارات والطيارين والمضيفين، بعد لقاء أجرته قيادات القطاع مع نظرائها بالولايات المتحدة، الشهر الماضي، لتوسيع صناعة الطيران المدني بالمملكة، والاستفادة من الخبرات الأميركية في هذا الشأن. ويعزز من هذه الشراكة أن حجم التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة يتجاوز 30 مليار دولار وجزء كبير منه يختص بقطاع الطيران، وبنسبة تصل إلى 9%، بحسب درويش، وبالتالي فالاتجاه نحو دعم هذا القطاع مرشح للتصاعد، خاصة في ظل توافر الاستثمارات وتواصل تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة.

الصناعات الثقيلة

يؤكد الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن اتجاه السعودية لتوطين صناعة الطيران المدني يعني أن المملكة انتقلت من مستوى اقتصاد الصناعات البسيطة إلى «اقتصاد الصناعات الثقيلة»، وهي الصناعات التي تمثل أعمدة أساسية لاستدامة النمو الاقتصادي. ويرى عجاقة أن توطين العديد من الصناعات الثقيلة في السعودية ضمن توجهها لتوطين صناعة الطيران المدني يظهر، يوما بعد يوم، أن رؤية المملكة 2030 تتسم بالطابع الشمولي، وتستطيع من خلالها تغطية كل النواحي الاقتصاد واستدامته. وفي السياق، يتوقع عجاقة أن يؤدي التوجه السعودي الجديد إلى تعزيز تنويع اقتصاد المملكة استنادا إلى القطاعات غير المرتبطة بالنفط، ومن شأن ذلك أن يمثل ضمانة لاستدامة النمو من جانب وتشغيل اليد العاملة من جانب آخر. كما يرجح عجاقة أن تشهد السعودية في المرحلة القادمة تحولا جوهريا بالاقتصاد في إطار رؤية 2030، «ما ستكون له تداعيات على المدى الطويل في سوق العمل داخل المملكة وعلى الناتج المحلي الإجمالي لها. وبلفت الخبير الاقتصادي، في هذا السياق، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي تخطى في عام 2030 تريليون دولار.

أخبار

الأردن: تعزيز البنية التحتية للمركبات الكهربائية

دعا ممثل قطاع المركبات في هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية جهاد أبو ناصر، إلى تعزيز البنية التحتية المناسبة للمركبات الكهربائية، مثل محطات الشحن، لتلبية احتياجات المستهلكين وتشجيعهم على اتخاذ خيارات أكثر استدامة.

وأشارت الهيئة في بيان أمس الأحد، إلى الإحصائيات الأخيرة لنسبة التخليص الجمركي على السيارات في المملكة، التي تؤكد أن هناك تحولاً كبيراً في اتجاهات سوق المركبات في الأردن، موضحاً أنّ هناك تزايداً للإقبال على المركبات الكهربائية بنحو غير مسبوق.

وقال أبو ناصر إن الإقبال المتزايد على المركبات الكهربائية يشير إلى المستقبل الواعد لهذا القطاع، حيث إن إجمالي عدد المركبات التي تم التخليص عليها خلال الشهرين الأولين من العام الجاري بلغ 12738، مسجلة زيادة ملحوظة مقارنةً بـ9437 مركبة خلال الفترة ذاتها من عام 2023، ما يعكس نمواً بنسبة تقريبية تصل إلى 35 بالمئة.

ارتفاع مؤشرات بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد باللون الأخضر؛ بدعم نموّ 5 قطاعات يتقدمها قطاع العقارات.

ارتفع المؤشر العام هامشياً بنسبة 0.05% ليصل إلى النقطة 10235,1، رابحاً 4,88 نقطة عن مستوى الخميس الماضي. ودعم أداء الجلسة نمو 5 قطاعات يتقدمها قطاع العقارات بـ1,09%، بينما تراجع قطاعا الصناعات والاتصالات

بـ0,16% و0,09% على التوالي.

وبشأن التداولات، فقد تراجعت السيولة إلى 367,39 مليون ريال، مقابل 439,32 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 125,8 مليون سهم، مقارنة بـ130,8 مليون سهم في الجلسة السابقة، ونُفّذت 10,77 ألف صفقة، مقابل 14,58 ألف صفقة الخميس. ومن بين 54 سهماً نشطاً، تقدم سهم «العامة» الارتفاعات بـ 9,95%، بينما جاء «السينما» على رأس التراجعات بـ10,6%. وتصدّر سهم «الريان» المرتفع 0,40% نشاط الكميات بحجم بلغ 13,53 مليون سهم، وتصدّر السيولة سهم «كهرباء وماء» بقيمة 38,26.

دبي تستقطب 24,3 ألف شركة جديدة

ارتفع عدد الشركات والرخص النشطة في السوق الإماراتية بنسبة 4 بالمائة بواقع 29,2 ألف شركة ورخصة جديدة منذ بداية 2024، ليصل الإجمالي إلى 829,2 ألف شركة ورخصة نشطة. وبحسب بيانات السجل الاقتصادي الوطني بالإمارات، استقطبت دبي نصف عدد الشركات العاملة والرخص النشطة في دولة الإمارات 50 بالمائة بواقع 395,3 ألف شركة، مقارنة بعددها نهاية 2023، الذي بلغ حينه 371 ألف شركة.

وزادت أعداد الشركات الجديدة في دبي بنحو 24,3 ألف شركة جديدة بنمو 6,5 بالمائة، لتستحوذ على حصة بنسبة 83,2 بالمائة من عدد الشركات الجديدة في الإمارات منذ مطلع 2024.

وحلت أبوظبي ثانياً بحصة 18 بالمائة وبواقع 148,5 ألف شركة ورخصة نشطة، حيث ارتفع عددها بواقع 3200 شركة ورخصة جديدة منذ مطلع 2024، بعد أن اختتمت العام الماضي 2023 عند 145,3 ألف شركة بزيادة 2,2 بالمائة.

وتمثل الشركات الجديدة في أبوظبي نحو 11 بالمائة من الجديدة التي دخلت السوق المحلية.

أسواق عالمية

تسيطر الفوضى على شحن البضائع عالمياً بسبب تصاعد الصراع في البحر الأحمر وجفاف قناة بنما، لتتبدل خريطة النقل في مساحات واسعة من المعمورة، ما أجبر الأوروبيين على اللجوء إلى خصمهم اللدود روسيا لنقل السلع من آسيا عبر السكك الحديدية للتخفيف من وطأة أزمة الشحن البحري

فوضى شحن عالمية

البحر الأحمر يؤجج الأزمة... وأوروبا تلجأ إلى ممرات روسيا

لندن ـ **العربي الجديد**

تتبدل خريطة نقل البضائع عالمياً وسط تصاعد الصراع في البحر الأحمر وجفاف قناة بنما في أميركا الوسطى، إذ ترتفع التكاليف وتطول مدة الرحلات، ما دعا الأوروبيين للاضطرار إلى نقل السلع الواردة من آسيا عبر السكك الحديدية الروسية في تطور لافت رغم العداء الشديد تجاه موسكو بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا منذ عامين. فقد اصطفت أكثر من 50 سفينة لعبور قناة بنما في أحد الأيام الأخيرة، بدءاً من الناقلات التي تنقل غاز البروبان إلى سفن الشحن المحملة بالأغذية. وقد أدى الجفاف الذي طال أمده إلى قيام مشغل القناة بخفض عدد السفن المارة، ما أدى إلى فترات انتظار أطول، كما أصبحت الرسوم التي تدفعها السفن الآن أكثر تكلفة بنحو ثمانية أضعاف من المعتاد. وتمر قناة بنما بواحدة من أكثر الفترات جفافاً خلال قرن من تشغيل الممر المائي الاصطناعي. ويأمل المسؤولون أن يتوقف الجفاف، الذي بدأ في منتصف العام الماضي 2023، في نهاية موسم الجفاف في مايو/أيار المقبل.

ويمر ما يقرب من 5% من التجارة العالمية المنقولة بحراً عبر قناة بنما التي تعد بوابة لـ 40% من حركة الحاويات الأميركية، كما تستخدم العديد من دول أميركا الجنوبية القناة لنقل ما يقرب من ربع صادراتها. ويسمح مشغل القناة عادة بعبور حوالي 36 سفينة يومياً، لكنه خفض العدد إلى 24 سفينة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وخطط لخفض عدد العبور إلى 18 سفينة في فبراير/شباط الماضي، لكن بعض الأمطار ساعدت في استقرار مستويات المياه والعدول عن هذا الخفض. وانخفض عبور السفن في القناة في يناير/كانون الثاني 2024 بنسبة 36% عن الفترة نفسها من العام الماضي. ويريد مشغل القناة استثمار نحو مليار دولار في مشاريع تسمح بالوصول إلى احتياطيات المياه، لكن المشروع قد يستغرق سنوات حتى يكتمل ويتعقد مشهد الشحن البحري العالمي مع تأجج الصراع في البحر الأحمر، إذ يصعّد الحوثيون في اليمن هجماتهم ضد السفن الأميركية والبريطانية والإسرائيلية رداً على استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكذلك تدخل القوات الأميركية بتوجيه ضربات ضد الحوثيين منذ حلول العام الجاري. وعلى بعد أكثر من 7000 ميل (11,2 ألف كيلومتر) عن بنما، تنتظر السفن التي تنقل الحاويات عبر البحر الأحمر حتى ترافقها بوارج حربية لعبور الممر الملاحي الحيوي ومن ثم دخول قناة السويس المصرية وصولاً إلى البحر المتوسط، في حين تتجنب الكثير من الناقلات المرور تماماً، وتفضل القيام برحلة أطول بكثير عبر رأس الرجاء الصالح حول جنوب أفريقيا. ويخشى مشغلو السفن من تعرض أطقمهم للخطر أثناء الرحلات عبر البحر الأحمر بسبب هجمات صاروخية أو هجمات بطائرات من دون طيار من جماعة الحوثي.

تحالف جيوسياسي ومناخي

وبينما تعد مشكلات البحر الأحمر جيوسياسية، ومشكلات بنما تتعلق بالمناخ، فإنها يعكران معاً صفو التجارة العالمية، فقد انخفضت أحجام الشحن عبر قناتي السويس وبنما بأكثر من الثلث. وقد تحولت مئات السفن إلى مسارات أطول، مما أدى إلى تأخير التسليم وارتفاع تكاليف النقل وتضرر اقتصادات عدة ولا سيما في أوروبا. ويستعد مشغلو السفن لأشهر إضافية من عدم اليقين في الممرات المائية حيث عبرت حوالي 18% من أحجام التجارة العالمية البحر الأحمر العام الماضي. واوقف بعض مشغلي السفن رحلاتهم إلى أجل غير مسمّى بسبب الضربات التي استهدفت السفن، فقد هاجم الحوثيون أكثر من 50 سفينة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بما في ذلك سفينة شحن محملة بالأسمدة غرقت في البحر الأحمر في فبراير/شباط الماضي وأخرى أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص من طاقمها أخيراً. وتراجعت أحجام التجارة عبر قناة السويس بأكثر من 40% في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة. وتستخدم القناة عشرات السفن التي تنقل الصادرات الآسيوية إلى شمال أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب بعض أكبر الناقلات في العالم التي تنقل النفط من الشرق الأوسط. وارتفعت أسعار الرحلات من آسيا إلى أوروبا بنسبة 67%. وفق بيانات لشركة الوساطة المالية البريطانية «بريمار». وقال تيم هانسن، مدير العمليات في شركة دوريان ومقرها ولاية كونيتيكت الأميركية لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الأحد: «إنها المرة الأولى التي يتم فيها تعطيل الممرين الملاحيين العالميين في وقت واحد، لذا يتعين عليك التخطيط مسبقاً للمكان الذي سترسل فيه سفينتك، وستدفع الكثير بغض النظر عن ذلك».

ورغم أن انقطاعات سلاسل التوريد تعتبر متواضعة مقارنة بالاختناقات الأكثر انتشاراً التي شهدها العالم خلال جائحة فيروس كورونا في عامي 2020 و2021، إلا أنّ تداعيات فوضى الشحن تنعكس فعلياً على عمليات الإنتاج والتكاليف التي بدأت تنتقل إلى المستهلكين. فقد ارتفعت أسعار الشحن اليومية على بعض الطرق بين آسيا والولايات المتحدة إلى أكثر من 20 ألف دولار لكل حاوية، أي ما يقرب من خمسة أضعاف المستويات الحالية. وقال بيتر ساند، كبير المحللين في منصة الشحن زينيتا ومقرها النرويج للصحيفة الأميركية: «إنها لحظة فاصلة للمستهلكين لأنهم اعتادوا على العولمة.. لقد كانوا يحصلون على البضائع من كل مكان وفي أي وقت، لذلك من الأهمية بمكان حماية سلاسل التوريد البحرية».

بدوره، قال فنسنت كلبرك، الرئيس التنفيذي لشركة «ميرسك» الدنماركية للشحن، الذي تقوم شركته عادة بما بين 15 إلى 17 رحلة عبر السويس أسبوعياً: «للعودة، سنحتاج إلى تلبية حد مرتفع للغاية لضمان عدم تعرض أطقمنا وسفننا للخطر». وأضاف لـ «وول ستريت جورنال»: «حتى الآن هناك تصعيد ولا أعرف ما إذا كانت الهجمات على الحوثيين ستساعد في تحسين الأمور».

اللجوء إلى العدو الروسي

وفي ظلّ تعرض الشحن البحري لضغوط مقلقة لعدد كبير من الاقتصادات، ولا سيما الأوروبية، يتزايد اللجوء إلى ممرات بديلة. فقد عزّزت هذه الأجواء اللجوء إلى السكك الحديدية في روسيا لنقل البضائع إلى أوروبا، وفق تقرير لصحيفة فاينشال تايمز البريطانية، أمس. ووفق شركة «دي اتش إل» الألمانية فإن طلبات نقل البضائع عبر السكك الحديدية الروسية قفزت بنحو 40% منذ أن بدأت سفن الحاويات في التحول عبر طريق أطول في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

كما أشارت شركة «RailGate Europe» إلى أن الطلب ارتفع بنسبة 25% إلى 35%، في حين قالت شركة «Rail Bridge Cargo»، ومقرها هولندا، إن حركة البضائع بالسكك الحديدية عبر روسيا هذا العام كانت أعلى بنسبة 31% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

نظرت شركات الخدمات اللوجستية من جديد إلى الطرق عبر روسيا بعد قرار معظم خطوط شحن الحاويات الكبيرة بتحويل الرحلات البحرية من آسيا إلى أوروبا التي تمر عادة عبر البحر الأحمر ومن ثم قناة السويس للسفر عبر رأس الرجاء الصالح. وأدت عمليات التحويل إلى زيادة أوقات الرحلات من الباب إلى الباب بين الصين وشمال أوروبا بمقدار سبعة إلى 10 أيام، إلى ما بين 50 و55 يوماً. وقالت شركة «دي اتش إل» إن أوقات الرحلات من الباب إلى الباب بالسكك الحديدية عبر روسيا بين تشنغدو في الصين وديوسبورغ في ألمانيا تتراوح حالياً بين 25 و30 يوماً. ودفعت الحاجة الأوروبيين إلى اللجوء إلى العدو اللدود.

وقال مقدمو الخدمات اللوجستية، بما في ذلك شركة «Kuehne & Nagel» السويسرية، إنهم كانوا يتجنبون استخدام خطوط السكك الحديدية عبر روسيا بعد غزو أوكرانيا في فبراير/شباط 2022، وفق ما نقلت الصحيفة البريطانية.

وكانت شركة RZD، التي تمتلك شبكة السكك الحديدية الواسعة في روسيا وتدير معظم القطارات، تُنقل إليها منذ فترة طويلة على أنها مرتبطة بشكل وثيق بالكرملين. وقالت حكومة المملكة المتحدة أوليغ بيلوزيروف، الرئيس التنفيذي للشركة، بأنه يتمتع بـ«علاقات وثيقة» مع الرئيس فلاديمير بوتين عندما فرضت عليه عقوبات في إبريل/ نيسان 2022.

رسوم عبور بنما قفزت 8 أضعاف

قفزت الرسوم التي تدفعها السفن العابرة قناة بنما في أميركا الوسطى بنحو ثمانية أضعاف من المعتاد، وسط ازدحام كبير لعبور الممر الملاحي الحيوي للولايات المتحدة الأميركية ودول أميركا الجنوبية، والذي سبّب الجفاف تراجع عبور السفن في يناير/كانون الثاني الماضي بنسبة 36% عن الفترة نفسها من العام الماضي 2023، ويمر ما يقرب من 5% من التجارة العالمية المنقولة بحراً عبر بنما التي تعد بوابة لـ 40% من حركة الحاويات الأميركية.

تأخر تسليم البضائع يربك القطاعات الإنتاجية والتجارية في مناطق واسعة من العالم (Getty)

> أسعار الشحن البحري من آسيا إلى أوروبا ارتفعت بنسبة 67%

تباطؤ الطلب المحلي يقلق كوريا الجنوبية

سيول ـ **العربي الجديد**

حذر تقرير كوري من مخاطر تباطؤ الطلب المحلي على رابع أكبر اقتصاد في آسيا، مشيراً إلى أن النمو السريع للصادرات خفّف من انكماش الاقتصاد أخيراً. وقال معهد التنمية الكوري في تقريره الشهري عن تقييم الاقتصاد إنّ «مخاطر الطلب المحلي لا تزال قائمة، وظلت معدلات التخلف عن سداد قروض الأسر والأعمال التجارية الخاصة مرتفعة وتشهد بعض المنتجات مثل المنتجات الزراعية اتجاهاً تضخمياً مزدوجاً بسبب تدهور عوامل العرض». وعلى النقيض من ضعف الاستهلاك والاستثمار، أظهرت الصادرات اتجاهاً للتعافي بفضل الطلب القوي على أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية). فارتفعت الصادرات للشهر الخامس على التوالي في فبراير/شباط الماضي بعد تراجع استمر عاماً كاملاً، وفق التقرير الذي أوردته وكالة يونهاب الكورية، أمس الأحد.

وارتفعت مبيعات التجزئة وهي مقياس للإنفاق الخاص بنسبة 0,8% على أساس شهري في يناير/كانون الثاني الماضي، بيد أن الرقم انخفض بنسبة 3,4% على أساس سنوي، ليواصل تراجعه للشهر السابع على التوالي. وبالنسبة للتضخم، أشار المعهد إلى أن تخطيها 3% على أساس شهري في فبراير/ شباط بسبب ارتفاع أسعار الفواكه وغيرها من المنتجات الزراعية وكذلك أسعار النفط العالمية.

ارتفاع التضخم بسبب صعود أسعار الخضروات والفواكه (Getty)

ألمانيا تلوح بمصادرة أصول «روسنفت»

برلين ـ **العربي الجديد**

لوحت وزارة الاقتصاد الألمانية بإمكانية مصادرة أصول شركة النفط الروسية العملاقة روسنفت، وذلك بعد أن مددت برلين وصايتها على أصول الشركة للمرة الثالثة في وقت سابق من مارس/آذار الجاري. ويسمح القانون الألماني بالمصادرة لتأمين إمدادات الطاقة، وهو أمر قابل للتنفيذ بموجب الدستور على أساس منفعته للجمهور، وفق تقرير لنشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، مشيرة إلى أن «روسنفت» قد تكون منفتحة على العثور على مشترٍ لأصولها في ألمانيا.

لكن الحكومة الألمانية قالت إنها ستحتاج أيضاً إلى الموافقة على المشترين المحتملين لضمان امتثالهم لقانون التجارة الخارجية والمدفوعات، وستبحث أيضاً عن سبل لمنع «روسنفت» من إعادة الشراء من خلال مالكين بُدلاء. وتشمل الأصول المعنية ثلاث مصافٍ وملكيتين للمانيتين آخريين في مصافي «ميرو» و«بايرن أويل» الألمانية. وتمتلك شركة روسنفت حصة قدرها 54,1% في مصفاة شويدت في ألمانيا، التي تخضع للوصاية منذ عام 2022، إلى جانب أصول «روسنفت» الأخرى بعد العقوبات التي طاولت روسيا في أعقاب غزوها أوكرانيا. ومن غير الواضح ما هي القيمة الدقيقة لأصول «روسنفت» في ألمانيا، على الرغم من وجود تقديرات في حدود 7 مليارات دولار أميركي.

أصول «روسنفت» في ألمانيا تقدر بسبعة مليارات دولار (Getty)

باكستان ستلجأ مجدداً إلى صندوق النقد

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

قال مسؤول باكستاني إن بلاده تحتاج إلى دعم مستمر من صندوق النقد الدولي والدول الصديقة لتجنب التخلف عن سداد التزاماتها المالية، وذلك بعد يومين من إعلان الصندوق أنه سيدعم وضع برنامج اقتصادي جديد لباكستان إذا طلبت الحكومة الجديدة ذلك.

والمبلغ المسؤول، الذي ذكرت صحيفة دون الباكستانية، أمس الأحد، أنه وثيق الصلة بوزارة المالية، إلى إمكانية مطالبة الصندوق بإجراءات أكبر لتقليص القيود الحكومية على الواردات. وأشار إلى أنه خلال المضي قدماً في مراجعة برنامج الاستعداد الائتماني الموقع مع الصندوق الصيف الماضي، نصح الصندوق بتحرير الواردات بأكثر من 50% في النصف الثاني من السنة المالية الحالية (في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران).

لكن باكستان لم تأخذ بنصيحة الصندوق. كما أنه لأكثر من شهرين ونصف، ظل سعر الصرف مستقراً تقريبًا عند 280 روبية للدولار الواحد، على الرغم من الأداء الضعيف للاقتصاد وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي لدى بنك الدولة الباكستاني، وفق تقرير الصحيفة الباكستانية. ويعرب محللون عن مخاوفهم من ارتفاع المخاطر في ما يتعلق باستقرار سعر الصرف، خاصة في أعقاب انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي. وفي الأسبوعين الماضيين، انخفضت احتياطيات البنك المركزي الباكستاني مرتين لتبقى عند 7,9 مليارات دولار. ويكافح الاقتصاد الباكستاني، الذي يعاني من ضائقة مالية، لتحقيق الاستقرار بعد توصله إلى اتفاق الاستعداد الائتماني الأخير بقيمة 3 مليارات دولار في يوليو/تموز الماضي، وسط تضخم قياسي وانخفاض قيمة الروبية وتقلص الاحتياطيات الأجنبية. وقد تلقت باكستان بالفعل 1,9 مليار دولار منذ إبرام الاتفاق، آخرها شريحة بقيمة 700 مليون دولار في 11 يناير/كانون الثاني الماضي.

وساعد هذا الدعم باكستان على العودة من حافة التخلف عن سداد الديون السيادية. وتواجه باكستان أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها منذ عام 2022، بعدما أودت فيضانات ناتجة عن تغير المناخ بحياة الآلاف وتسببت في خسائر اقتصادية قدرت بنحو 30 مليار دولار. ويوم 23 فبراير الماضي، نقلت وكالة بلومبيرغ عن مسؤول حكومي قوله إن باكستان تعتزم طلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة 6 مليارات دولار على الأقل.

وتضاعفت ديون باكستان الخارجية والتزاماتها تقريباً إلى 125 مليار دولار، وزاد دينها المحلي ستة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ عام 2011، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن تقرير صادر عن شركة الاستشارات «تابادلاب»، ومقرها إسلام آباد، في فبراير/شباط الماضي.

ديون باكستان الخارجية تصل إلى 125 مليار دولار (فرانس برس)

رؤية

حظر الطاقة مسار جديد للضغط على إسرائيل

مناف قومان

لم يهدأ المجتمع المدني في فلسطين وخارجها منذ العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ابتداءً من حظر المنتجات والخدمات الداعمة لإسرائيل إلى الخروج في مظاهرات مناهضة للعدوان ومؤيدة للقضية الفلسطينية في كل أنحاء العالم، وفي آخر الحملات التي أطلقها ائتلاف من منظمات فلسطينية قبل أيام حملة باسم «حظر الطاقة العالمي» تدعو إلى فرض حظر شامل للطاقة على إسرائيل رداً على عدوانها المستمر على قطاع غزة، وتحث الحملة النقابات العمالية والجماعات البيئية ومنظمات حقوق الإنسان على وقف جميع صادرات الطاقة إلى إسرائيل، حتى يتوقف العدوان. وإلى جانب وقف واردات الوقود يطالب الائتلاف بوقف صادرات الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا.

وفي حين يعد الحظر على الطاقة أحد الوسائل الاقتصادية القوية التي يمكن أن تؤثر على اقتصاد الكيان الإسرائيلي، وتشل من حركته، بالأخص في بلد يعتمد على الاستيراد كثيراً، تواجه هذه المبادرة تحديات كبيرة وفرصاً مهمة لا بد من لفت الانتباه إليها.

الطاقة من «إسرائيل» وإليها

يعتمد الكيان الإسرائيلي على استيراد احتياجاته من الطاقة من الخارج على الرغم من الاكتشافات في حقول الغاز الطبيعي ضمن حقلي تمار وليفاثان في البحر المتوسط، إذ ساهم إنتاج الحقلين من الغاز الطبيعي في تقليص حصة الواردات من الخارج إلى حدٍّ ما، وزيادة الصادرات خاصة إلى مصر والأردن. تستورد إسرائيل احتياجاتها من النفط الخام، والنفط المكرر، والغاز الطبيعي، والفحم، والفوسفات من عدة دول حول العالم، وتعد هذه الواردات ضرورية لتشغيل محطات الطاقة لإنتاج الكهرباء، وتلبية احتياجات النقل والصناعة، وأي تعطيل في تدفق هذه المواد الأساسية قد يسهم في مشكلات اقتصادية كبيرة تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار العامة، وهروب الرساميل والشركات الأجنبية من البلاد، بالإضافة إلى عودة الإسرائيليين الأجانب إلى بلدانهم في أوروبا وأميركا بحثاً عن موطن أكثر استقراراً. لذا تنظر الحكومة الإسرائيلية بحساسية عالية إلى موارد الطاقة من ناحية استقرار عملية التوريد. احتل النفط المرتبة التاسعة بين أهم المنتجات التي تستوردها إسرائيل، فقد بلغت حجم الواردات في العام 2021 من السلع والخدمات ما قيمته 92,1 مليار دولار، و64,1 مليار دولار من الصادرات، وبلغ حجم الواردات من الوقود المكرر 2,04% من إجمالي الواردات بقيمة 1,88 مليار دولار، والنفط الخام بنسبة 1,48% بقيمة 1,36 مليار دولار، والفحم بنسبة 0,58% بقيمة 533 مليون دولار، بحسب بيانات عام 2021. واستوردت إسرائيل النفط المكرر من الهند بنسبة 31%، وجاءت اليونان في المرتبة الثانية، ثم الولايات المتحدة وروسيا، ومن دول أخرى مثل إيطاليا وسويسرا وسنغافورة والإمارات. واستوردت النفط الخام من أذربيجان بنسبة 65% والولايات المتحدة بنسبة 14,5%، ثم نيجيريا والبرازيل وأنجولا في المراتب التالية. وجاء الغاز من بريطانيا وأميركا وسويسرا، والفحم الحجري من كولومبيا وروسيا وأفريقيا الجنوبية.

وتشير الإحصائيات المتاحة في العام 2023 إلى حدوث تغير في مصادر النفط الذي تستورده إسرائيل، لتصبح القائمة على الشكل التالي: كازاخستان، أذربيجان، دول غرب أفريقيا، البرازيل، مصر، دول أخرى. وبحسب التقارير فإن إسرائيل باتت تستورد احتياجاتها من النفط والتي تقدر بربع مليون برميل نفط يومياً من دولتين هما كازاخستان، وأذربيجان بنسبة 60%. أما الصادرات فقد صدّر الكيان الإسرائيلي خاماً مكرراً بنسبة 4,25% من حجم صادراته في العام 2021 بقيمة 2,73 مليار دولار إلى كل من تركيا وقبرص وفلسطين واليونان وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وغيرها. وصدّر النفط الخام إلى كل من بلغاريا والهند وإيطاليا.

كيف يمكن أن تنجح مبادرة الحظر؟

بناء على هذه الأرقام يمكن القول إن مبادرة حظر الطاقة تشكل أداة ضغط مهمة على الاقتصاد الإسرائيلي، سواء جزئياً أو شاملاً، ولكن يجب لفت الانتباه إلى عدة نقاط لضمان نجاح المبادرة.

في العام 1973 تدخلت الدول العربية المنتجة للنفط في منظمة أوبك بقيادة السعودية وحظرت النفط على الولايات المتحدة والدول التي دعمت إسرائيل في صراعها مع سورية ومصر والعراق، وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967. حتى اليوم، وبعد مرور أكثر من 5 أشهر على العدوان الإسرائيلي على غزة، لم تبدِ أيٌّ من الدول العربية انخراطها في مبادرة لحظر الطاقة على إسرائيل، ولم تهدد بهذه الأداة سوى إيران. وعليه لن يكون للمبادرة التي أطلقها ائتلاف المنظمات الفعالية والقوة نفسها التي حصلت في العام 1973. كما أن اختلاف الوقت يلعب دوراً كبيراً في تمييع فكرة الحظر، إذ في استطاعة الكيان الوصول إلى أسواق الطاقة العالمية وشراء النفط والغاز والفحم بكل يسر، أكثر من ذي قبل، يساعدها في ذلك ارتباطها الوثيق في الأسواق العالمية والدعم اللامحدود من الولايات المتحدة ودول في أوروبا. وعليه فإن هناك حيزاً كبيراً للتهرب من أي عمليات حظر وعقوبات قد تُفرض على إسرائيل في استيراد الطاقة. ومن جانب آخر فقد اعتمد الكيان على تنويع مصادر استيراد الطاقة من عدة دول حول العالم وهو ما يشكل تحدياً في تطبيق آليات الحظر.

على الرغم من ذلك، هناك نقطتان يمكن استغلالهما في هذا الجانب، الأولى: يشكل ارتفاع نسبة واردات الطاقة إلى إسرائيل نقطة ضعف كبيرة يمكن استغلالها لمصلحة المبادرة، إذ يجعل اقتصاد الكيان ذا تبعية عالية لواردات الطاقة، وعرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق المالية العالمية. والنقطة الثانية: تركز تلك الواردات من دول بعينها مثل كازاخستان وأذربيجان، وهما ذات غالبية مسلمة. وهي نقطة قوة لمصلحة المبادرة يمكن العمل عليها لتعزيز فاعليتها وتأثيرها. يمكن البناء على زخم مبادرات الحظر التي بدأت منذ الأيام الأولى للعدوان على غزة لمقاطعة السلع والخدمات الداعمة للكيان الإسرائيلي، والتي أظهرت حتى الآن التزاماً كبيراً من الدول والمنظمات والمجتمعات، وسبّبت بما لا يدع مجالاً للشك خسائر مالية للشركات الداعمة. بالمثل يمكن تنظيم حملات شعبية لمقاطعة الشركات النفطية العاملة في إسرائيل مثل شركة شيفرون الأميركية، من خلال الامتناع عن التزوّد بالوقود من محطاتها المنتشرة في أميركا وحول العالم، وتنظيم حملات ضغط على إدارة الشركة لسحب ترخيصها من إسرائيل.